الفصل الأول
اختيار المحتسب، وتعيينه، ونوابه، وسلطاته

1- اختيار المُحتسب وتعيينه:-

استمرت الدولة المملوكية في تعيين وظيفة المحتسب في الأمصار الإسلامية. وفي العهد المملوكي بالحجاز كانت وظيفة المُحتسب من الوظائف التي اهتمت بها الدولة بشكل خاص؛ فمن أهم المناطق التي بحاجة إلى مُحتسب هي منطقة الحجاز وخصوصًا مدينة مكة المكرمة؛ وذلك لخصوصية هذه المدينة بمكانتها الدينية لدى العالم الإسلامي وذلك لكثرة زوارها، فكانت وظيفة المحتسب ضرورية لمراقبة الأسواق والآداب العامة حتى لا يتعرض حجاج بيت الله الحرام لأي نوع من أنواع الاستغلال، ومنع ما يضر بالمسلمين.

ومن خلال مراجعة كتب التاريخ والتراجم المتعلقة بمكة خلال العصر المملوكي لم نجد ما يشير إلى أنه كان بمكة محتسب قبل عام (763هـ/ 1361م) حيث ورد لفظ وظيفة الحسبة عند تعيين الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري لهذه الوظيفة محتسبا لمكة، والأرجح أن هذه الوظيفة كانت موزعة مهامها على من يقوم بالوظائف الأخرى مثل القضاة ونظار الحرم والولي المملوكي المقيم بمكة، والسيد الشريف حاكم مكة، وهو ما سنجده من قيامهم بأعباء أعمال الحسبة.

وقد ورد في ترجمة القاضي المحتسب محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري أنه تولى مناصب عديدة منها خطابة المسجد الحرام ونظره وأنه تقلد وظائف بعضها لم يكن إلا في زمانه[1]. فهو أول محتسب بمكة على الأرجح لأن جميع الوظائف الأخرى التي تقلدها كانت موجودة قبل تولي هذا الشيخ مثل القضاء ونظر المسجد الحرام والخطابة. وبهذا تكون الدولة قد جعلت وظيفة المحتسب في مكة من اختصاص علماء مكة من قضاة وخطباء وعلماء، وذلك رغبة في قيام الوظيفة على الوجه الأكمل لمعرفة القضاة والعلماء بحدود الشرع. فاستمرت وظيفة الحسبة بمكة يتولاها قضاة مكة

(1) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 18.

وعلماؤها، ومن ثم تجب الإشارة أولا إلى كيفية اختيار القضاة وتعيينهم؛ لأنه يُعني في الوقت نفسه اختيار وتعيين شخص المُحتسب نفسه.

فأولا: كان يتم تعيين القضاة في مكة المكرمة والحجاز عمومًا من قبل السلطة العليا في مصر بعد سؤال كبار العلماء في مصر عن توليته فيشيرون بمن يرونه أهلا للقضاء[1]، وأحيانًا أخرى كان يُستدعى من يُراد تقليده لمنصب القضاء إلى مصر ويتم تعيينه من قبل السلطان مباشرة مثلما حدث عام (830هـ/ 1426م) إذ عين في مصر الشيخ جمال الدين محمد بن علي الشيبي لقضاء مكة المكرمة، وقلد أبا البركات بن الزين قاضيا للمالكية، وكان ذلك بعد استدعائهم إلى مصر فقلدهم الملك الأشرف برسباي[2] عام (830هـ/ 1426م)، وهذا يدل على مكانة القاضي لدى الدولة وخصوصًا قضاة مكة المكرمة. وكان يتم أيضا أن يرغب حاكم مكة في تولية شخص القضاء بعد فراغ المنصب فيرسل إلى مصر بعد كتابة محضر يبين فيه أهلية الشخص المراد تعيينه لهذا المنصب[3]، ومن ذلك إرسال السيد محمد بن بركات إلى مصر بطلب تعيين القاضي جمال الدين بن أبي السعود[4] بعد وفاة والده برهان الدين بن ظهيرة عام (891هـ/ 1486م)[5].

---

(1) الفاسي: العقد الثمين، ج3 ص 104.

(2) ابن فهد: بلوغ القرى في ذيل إتحاف الورى بأخبار أم القرى، جامعة أم القرى، (د.ت)، ج3 ص 639.

(3) ابن فهد: غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام، تحقيق فهيم شلتوت، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي، ط1، (1406هـ/1986م)، ج2 ص 552. ابن فهد: المصدر السابق، ج2 ص 617.

(4) هو محمد بن إبراهيم بن علي بن محمد بن ظهيرة القرشي المكي الشافعي جمال الدين أبو السعود بن قاضي القضاة برهان الدين بن ظهيرة ولد عام (859هـ/ 1454م) بمكة ونشأ بها وحفظ القرآن وعدة كتب لعلوم شتى، ألقاه السيد بركات في البحر لموالاته جازان أخو السيد بركات عام (907هـ/ 1501م).

ابن فهد: الدر الكمين بذيل العقد الثمين، في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت، (1421هـ/2000م)، ج1 ص 80. الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن القرن التاسع، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، ج2 ص 80.

(5) ابن فهد: غاية المرام، ج2 ص 552.

وقد كان يرسل بتعيين القاضي مرسوم يُقرأ على رؤوس الأشهاد بالمسجد الحرام غالبا يحضره علية القوم وأمير مكة ويلبس بعد قراءة البيان خلعة تفد من مصر شعارا بتوليته القضاء[1]، وكانت عبارة عن جيتان صوف إحداهما خضراء داخلية والخارجية بيضاء ووشاح[2]. وفي بعض الأحوال يتم تعيين القاضي من قبل بعض الأمراء الذين يوكل لهم السلطان تولية من يراه أهلا للقضاء ويكون ذلك بمكة، وهذا يكون في الأرجح إذا حدث تنافس كبير على المنصب، ومن هذا ما قام به أمير الحاج المصري طولون[3] الناصري عندما ظهر عز الدين النويري[4]، وولي القضاء للقاضي جمال الدين محمد بن عبد الله في عام (806هـ/ 1403م)[5].

(1) ابن فهد: إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق: فهيم بن محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1403هـ، ج3 ص 521.

(2) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 602، العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1423هـ، ص 72، ماير: ، ترجمة : صالح الشيتي . مراجعة وتقديم : د / عبد الرحمن فهمي محمد . القاهره : الهيئه المصريه العامه للكتاب، 1972م ، ص 107.

(3) هو طولون بن عبد الله بن علي باشا الظاهري برقوق تولى مدينة غزة ثم مدينة الإسكندرية ثم أصبح من كبار أمراء الدولة بمصر ثم نُقل إلى صفد إلى أن قُتل في واقعة كانت بين جانم نائب حلب وبين شيخ المحمودي عام (808هـ/ 1405م). أبو المحاسن: الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، جامعة أم القرى - مكتبة الخانجي، (د.ت)، ج1 ص 374.

(4) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز القرشي القعيلي كمال الدين النويري المكي الشافعي، ولد عام (775هـ/ 1373م) بطيبة ونشأ بها، وسمع من عدد من العلماء، وتفقه مدة طويلة بالقاضي جمال الدين بن ظهيرة، وناب لأبيه في الخطابة، وناب في الحكم سنة (797هـ/ 1394م) وبعد وفاة والده ولاه السلطان قضاء مكة وخطبتها، وعزل في موسم عام (806هـ/ 1403م) بالتحامل عليه وبأمر من أمير الحج المصري طولون ثم أعيد عام (807هـ/ 1404م)، وتوفي عام (820هـ/ 1417م). ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، (1389هـ/1969م)، ج7 ص 288.

(5) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 437.

ثانيًا: يضاف إلى ما سبق ذكره أن تولية المحتسب لحسبة مكة والحجاز عمومًا كان يتم عن طريق السلطان في مصر ويرسل بذلك مرسومًا سلطانيا يُقرأ على رؤوس الأشهاد بالمسجد الحرام، وقد كانت الدولة أحيانا توكل تعيين المحتسب لأمير مكة، لاختيار من يراه أهلا لهذا المنصب، ولكن الأغلب كان التعيين يأتي من مصر[1].

وعندما يقدم المحتسب إلى مكة يخرج إلى لقائه حاكم مكة الشريف، ومن ذلك خروج الشريف بركات حاكم مكة لمقابلة المحتسب آصباي والاحتفاء به عام (906هـ/ 1500م)[2]. وكان للشريف حاكم مكة نفوذ على المُحتسب بما يشبه المراقبة فعندما يحصل من المحتسب تجاوز لبعض صلاحياته أو تشديد على الناس بما يخالف الشرع فيلجأ الناس للشريف فينظر في الأمر ويأمر بما يراه مناسبًا، وقد يعزله أو ينفيه إلى خارج مكة أحيانا ويعين بدلا منه إلى حين قدوم محتسب من مصر جديد[3].

وقد حدث أن تولى منصب الحسبة اثنان بالشراكة وهما الشيخ إسماعيل بن محمد بن أحمد بن محمد النويري[4]، وأخوه أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد النويري الملقب عز الدين عام (830هـ/ 1426م)، ولم يكونا من قضاة مكة بل كانا على درجة كبيرة من العلم وهما أبناء المحتسب الشيخ القاضي محمد بن أحمد بن محمد النويري السالف الذكر. وبعد وفاة الشيخ إسماعيل[5] بن محمد عام (833هـ/ 1429م) أنفرد أخوه أحمد عز الدين بالحسبة لوحده، واستمر إلى عام (842هـ/ 1438م) حيث عزل ثم أعيد واستمر إلى عام (850هـ/ 1446م)[6].

---

(1) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 592. ابن فهد الدر الكمين، ج2 ص 830.

(2) ابن فهد: غاية المرام، ج3 ص 100.

(3) ابن فهد الدر الكمين، ج2 ص 512، ج3 ص 231.

(4) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 632.

(5) السخاوي: الضوء اللامع، ج2 ص 306.

(6) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 507. ابن فهد: إتحاف الورى، ج2 ص 84.

ولم تقتصر الدولة المملوكية على تولية منصب الحسبة على علماء مكة وقضاتها بل عينت من غير الوسط العلمي الديني بمكة، وأول من تولى الحسبة من غير العلماء هو عبد الرحمن بن محمد بن غانم[1] الذي تولى بأمر شريف مكة السيد أبي القاسم بن حسن بن عجلان عندما طلبت منه السلطة في مصر تعيين محتسب بدلا من الشيخ عز الدين أحمد بن النويري عام (848هـ/ 1444م)[2]. ثم عينت الدولة المملوكية الناظر "بيرم خجا" الذي تقلد الحسبة عام (850هـ/1446م)[3]، مع نظارة المسجد الحرام، وقد قدم من مصر وتقلد هذين المنصبين، واستمر إلى عام (854هـ/1450م) حيث عين بدلا منه الأمير بردبك التاجي ناظرًا ومحتسبًا[4].

وبهذا يكون تقلد الأمراء والأتراك لمنصب الحسبة بمكة منذ عام (850هـ/ 1446م) إلى نهاية الدولة المملوكية عام (923هـ/ 1517م) ما عدا فترة بسيطة تقلد الشريف محمد بن بركات الحسبة عالم (873هـ/ 1468م)، ولم يكن الشريف محمد بن بركات يرغب في تقلدها، ولكن كانت رغبة السلطان في مصر ولعل الهدف أن السلطة رأت في شخص حاكم مكة أكثر حزما في تطبيق الحسبة، ولم يستمر الشريف محمد بن بركات طويلا، حيث عينت الدولة الأمير مغلباي[5] مُحتسبا لمكة[6].

كانت الدولة المملوكية في مصر تراقب أعمال المحتسبين وقيامهم بعملهم بإخلاص حيث يُنقل لها صورة كاملة عن تصرفات المحتسبين وتعاملهم مع الناس. ومن ذلك ما ورد عام (848هـ/ 1444م) من طلب الدولة من حاكم مكة الشريف أبي القاسم التحري عن المحتسب الشيخ عز

(1) ابن فهد: الدر الكمين، ج2 ص 830.
(2) السخاوي: الضوء اللامع، ج4 ص 143. ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 235.
(3) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 507.
(4) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 297.
(5) السخاوي: الضوء اللامع، ج10 ص 164.
(6) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 491، 532.

الدين النويري وذلك أن الدولة قد وصلها أخبار بأخذه الرشوة، وأوكلت الأمر للشريف أبي القاسم في تعيين مُحتسب آخر إذا ثبت تعاطي المحتسب للرشوة وقد قام الشريف أبو القاسم بما طلب منه ولم يثبت على الشيخ عز الدين أخذه للرشوة، ومع ذلك عزل وولي عبد الرحمن بن محمد بن غانم. والدليل على براءة الشيخ عز الدين إعادته للحسبة بعد فترة وجيزة جدا واستمراره إلى عام (850هـ/ 1446م)، وعدم محاسبته او معاقبته، ولم يكن عزله إلا بطلب أحد المقربين من الشريف أبي القاسم[1].

ومن خلال النصوص التي وردت في المصادر التاريخية نجد أن الحسبة في مكة في العصر المملوكي، كانت تدور بين بيتين من بيوتها اشتهرا بالعلم والقضاء والرياسة والحديث، وهما: بيت بني ظهيرة. وبيت بني النويري. وكان يتولاها وينوب فيها في بعض الأحيان رجال من خارج هذين البيتين، ويلحظ أن الرشوة صارت عاملا من عوامل العزل والتولية لمثل هذا المنصب الجليل في عهد المماليك الجراكسة[2]، فعد ذلك من المنكرات التي لم تدرك مثلها من قبل هذه الدولة[3].

ومما ينبغي تأكيده أن وظيفة الحسبة لم يكن يليها في العصر المملوكي إلا رجل واحد من رجال العلم، إلا أنه في عصر المماليك الجراكسة وبالتحديد منذ أيام السلطان الملك المؤيد شيخ أصبح هذا المنصب يتولاه الأمراء المماليك من رجال السيف[4]. وهو ما سنراه في نظم الحسبة بالحجاز في العصر المملوكي، فإنه إذا كانت هذه الوظيفة قد تولاها القضاة ورجال العلم بالحجاز فإنه أيضا تولاها الأمراء وغيرهم، بل لم تقتصر أمور الحسبة في عمومها على القضاة بالحجاز بل شملت الأمراء ونوابهم في مكة والمدينة بشكل خاص.

---

(1) ابن فهد: إتحاف الورى، ج4 ص 235. ابن فهد الدر الكمين، ج1 ص 507.

(2) ابن حجر: إنباء الغمر، ج3 ص 102.

(3) المقريزي: السلوك، ج4 ص 112.

(4) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج15 ص 60.

والواقع أن الحسبة في العصر المملوكي الثاني كانت مضافة لباشية مكة، فكان مقدم المماليك السلطانية المجاورين بمكة للمحافظة على الأمن فيها، ويجمع بين باشية أو إمارة أو مشيخة المجاورين. ووظيفة المحتسب حتى أيام السلطان قنصوه الغوري وبالتحديد في عام (921هـ/ 1515م) حين فصلت الحسبة عن الباشية مكة فأصبح السلطان يُعين أميرًا من المماليك ليتولى الباشية، كما كان يقرر أميرًا آخر من أرباب السيوف أيضًا للنظر في الحسبة[1].

2- مكانة المحتسب:-

كانت مكانة المحتسب من مكانة القاضي؛ لأنه متوليها، وكان لهم مكانة مرموقة وكلمة مسموعة لدى سلاطين المماليك، وكانت تفرضها الشهرة العلمية وصلاحه ونزاهته ومواقفه في إحقاق الحق، ونجد صور ذلك في جمع قضاة مكة بين قضاء مكة المكرمة والمدينة المنورة فأطلق عليه لقب قاضي الحرمين مثل الشيخ القاضي أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز العقيلي النويري، الذي تقلد قضاء المدينة المنورة عام (733هـ/ 1332هـ)، واستمر حتى عام (788هـ/ 1386م) حيث عزل عن قضاء المدينة وولي قضاء مكة المكرمة، واستمر قاضيا لمكة حتى وفاته عام (799هـ/ 1396م)[2].

والقاضي عبد القادر بن عبد اللطيف[3] بن أبي الفتح محمد الحسني الفاسي المكي الحنبلي حيث عين قاضيا للحنابلة بمكة عام (861هـ/ 1456م) أضيف له قضاء المدينة المنورة عام

---

(1) ابن إياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1404هـ/1984م)، ج4 ص 455.

(2) ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1 ص 145.

(3) هو قاضي القضاة محي الدين أبو صالح عبد القادر بن عبد اللطيف سراج الدين الفاسي، ولد عام (842هـ/ 1438م) بمكة، حفظ القرآن الكريم، وصلى به بمقام الحنابلة التراويح واخذ الفقه عن العز الكناني والعلاء المرداوي، وأذن له في الإفتاء والتدريس، وولي قضاء الحنابلة عام (863هـ/ 1458م)، ثم أضيفت إليه قضاء المدينة عام (865هـ/ 1460م). ابن العماد: شذرات الذهب، ج7 ص 361.

(865هـ/ 1460م)[1]، والشيخ القاضي عبد اللطيف بن محمد بن أحمد بن محمد الحسني الفاسي الحنبلي حيث تولى قضاء الحنابلة بمكة عام (809هـ/ 1406م) وأضيف إليه قضاء المدينة المنورة عام (847هـ/ 1443م)[2]، وهذا يدل على معرفة السلطة في مصر بأحوال القضاء ومستواهم العلمي.

وكان من مكانة القاضي تقدير أمراء مكة لهم وكسب ولائهم مما يدل على مكانة القاضي لدى السلطة في مصر، ويدل على هذا عندما تعرض القاضي أبو الفضل النويري عام (773هـ) في طريق زيارته للمسجد النبوي من اعتداء من قبل ابن أمير مكة الشريف محمد[3] بن عجلان الذي هاجم القافلة وأخذ مبلغا من المال من أهل القافلة مقابل إطلاقها، ونجد أن الشريف عجلان ما إن سمع بهذا الأمر توجه من فوره إلى المدينة المنورة مصطحبا ابنه ليعتذر عما بدر منه ويعيد الأموال التي أخذها ويسترضي القاضي عن فعل ابنه[4].

كما لم يكن يتم عزل قاض عن قضائه إلا بذنب أو شكوى يتبين من صحتها ويكون العزل من قبل السلطان مباشرة إذا تدخل أصحاب النفوذ فأقنعوا السلطان بعزل قاض وتعيين قاض آخر[5].

---

(1) السخاوي: الضوء اللامع، ج4 ص 272. ابن العماد: شذرات الذهب، ج7 ص 361.

(2) السخاوي: الضوء اللامع، ج4 ص 333. ابن العماد: شذرات الذهب، ج7 ص 277. السخاوي: التبر المسبوك في ذيل السلوك، تحقيق: نجوى مصطفى كامل ، د. لبيبة إبراهيم مصطفى، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (1423هـ/2002م)، ص 281.

(3) هو محمد بن عجلان بن رميثة بن أبي نمي الحسني المكي، ولي إمرة مكة نيابة من أخيه علي بن عجلان نصف عام (794هـ/ 1391م)، ثم وليها بعد قتل أخيه علي إلى حين قدوم أخيه حسن بن عجلان من مصر عام (798هـ/ 1395م) أزيد من نصف سنة سجنه أخوه أحمد بسجن العلقمية وكل من بعده مع عدد من الأشراف توفي عام (802هـ/ 1399م). ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 315. ابن فهد: غاية المرام، ج2 ص 182.

(4) ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 315. ابن فهد: غاية المرام، ج2 ص 182.

(5) ابن فهد: غاية المرام، ج2 ص 595.

ومن ذلك رفض السلطان قايتباي المحمودي طلب السيد بركات والقاضي الشافعي برهان الدين بن ظهيرة عندما زار مصر عام (878هـ/ 1473م) بتنحيه قاضي المالكية الشيخ ابن أبي اليمن عن قضاء المالكية لعدم وجود سبب لعزله، ولم يحصل تنفيذ طلبهما، وعندما تدخل أحد مقربي السلطان فأقنع السلطان تم عزله[1]، وهذا يدل على ثقة السلطان بمن حوله من أصحاب النفوذ.

3- مجلس المُحتسب:-

كما تمت الإشارة إلى أن الحسبة كان يتولاها القضاة والعلماء بالحجاز، فكان مجلس الحسبة يعقد من خلالهم، وهذا المجلس كان يحضره القضاة من المذاهب الأربعة، وهو ما يتبين من واقع الأحداث التاريخية لأعمال الحسبة من قبل القضاة. وينعقد مجلس الحسبة بالحجاز للبت في أمر ما، وبعد البت فيه يرسل إلى أحد الأمراء المماليك ليقوم بالتنفيذ، ولا يتدخل القضاة المحتسبين في تنفيذ ما توصلوا إليه من حكم في أغلب الأمور.

ويتجلى مجلس الحسبة من واقع حدث مهم وهو ما ترتب على التوسع في استحداث الزيادة أمام المباني التجارية وغيرها في المسعى الشريف؛ فقد تسبب في تضييق الممر الرئيسي الذي يعد مشعرًا من مشاعر الحج، وأدى ذلك إلى استنكار المحتسبين من القضاة ورجال العلم من أهل مكة والمجاورين ومما يذكر أن الزيادة المُحدثة في المنشأة المنسوبة إلى الملك الأشرف شعبان كانت سببًا في عقد مجلس القضاة في المسجد الحرام عام (875هـ/ 1470م).

وقد ضم هذا المجلس القضاة الأربعة وبعض العلماء المجاورين من أهل الشام وأشار المحتسب القاضي برهان الدين بن ظهيرة في المجلس إلى أن التاجر ابن الزمن استأجر لنفسه ميضأة الأشراف والربع عليها وأربعة دكاكين ملاصقة لها من وقف رباط العباس -رضي الله عنه-وأنه شرع في عمارتها.

(1) ابن فهد: غاية المرام، ج3 ص 53، 60.

وأراد أن يعمل سبيلا على بعض المساطب التي كانت أمام بعض الدكاكين فمنعه القاضي برهان الدين فلم يمتنع وأوضح أن عرض المسعى كان قبل عمارة ابن الزمن خمسة وثلاثين ذراعا فصار عرضه من المسجد الحرام إلى جدار عمارته سبعة وعشرين ذراعا وسألهم القاضي برهان الدين، هل يجوز البناء في المشعر الحرام. فأنكروا ذلك وأفتوا بحرمته وكان ابن الزمن حاضرا وانتهى المجلس بالحكم بهدم جميع ما في المسعى ومن بينه عمار ابن الزمن، وكُتب محضر بذلك، وسُلم لأمير المماليك المقيمين بمكة ليتولى أمر الهدم غير أن الحكم لم ينفذ، بل استمر ابن الزمن في عمارته بعد أن أخذ إذنا من السلطان المملوكي، وقيل: إن جماعة أفتوا للتاجر بأنه على حق.

ويشير ابن فهد إلى أن المساطب التي كانت أمام الدكاكين لم يكن لها وجود قبل عام (840هـ/ 1436م) وأن الدكاكين كان يستأجرها غسالون يغسلون على أبوابها الثياب ويخيطونها على أحجار يضعونها تحت أبوابها إلى جانب الحائط ثم استأجر الدكاكين جماعة يبيعون الفخار فأحدثوا مساطب صغارا ثم صاروا يوسعونها شيئا فشيئا حتى أصبح عرضها قريبا من ثلاثة أذرع وأخيرا كانت الزيادة التي عملها ابن الزمن والتي انعقد المجلس بسببها[1].

4- ملبس المحتسب:-

تباين واختلف اللباس حسب مكانة الشخص ومركزه الاجتماعي أو الوظيفي[2]، ومن بينهم المحتسب بالحجاز في العصر المملوكي، فكل له لباسه الخاص؛ ومن هؤلاء: الأمراء، والقضاء، والأئمة، والخطباء، ورؤساء المؤذنين، والوجهاء، وأصحاب الحرف والمهن المختلفة.

(1) ابن فهد: إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق: فهيم بن محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1403هـ، ص 372.

(2) عائشة باقاسي: مكة والمدينة، ص 173. عبد الله فرج الزامل الخزرجي: المدينة المنورة عادتها وتقاليدها، تهامة للنشر، جدة، (1411هـ/ 1991م)، ص 16 -17.

وكان أهل الحجاز على مر العصور يلبسون ثيابًا بيضاء تصنع في الغالب من الكتان أو القطن في فصل الصيف[1]، كما كان الناس يستعملون الحرير في لباسهم، وفي فصل الشتاء يلبسون الثياب الصوفية، ومن بين أنواع الملابس العمامة والبردة[2]، وجبة بيضاء من القطن تدعى القفطان[3]، وكان الأمراء يتعممون بكرزية صوف وبيضاء رقيقة[4]، أما خطيب المسجد؛ فكان يلبس ثوبا أسود ويتعمم بعمامة سوداء وكلاهما كان مرسوما بالذهب[5].

5- نواب المُحتسب:-

كان المُحتسب بمكة يُنيب عنه من يقوم بعمله وهذا يكون عادة إذا كان المحتسب يتقلد مناصب أخرى مما يجعله ينشغل عن بعض أعماله فينيب عنه، ومن ذلك عندما كانت الحسبة يتقلدها قضاة مكة وعلماؤها.

وكان اختيار النائب يتم من قبل القاضي نفسه حيث يستنيب من يراه أهلا للحكم، وكان الكثير من النواب تربطهم بالقاضي علاقة حيث يكون ابنه أو أحد قرابته[6]؛ بحيث يكون القاضي أعلم بمقدرة قريبه العلمية والعملية من شخص آخر، وأحيانا يستنيب القاضي من يراه أهلا لمكانته العلمية من غير أقاربه. وكانت نيابة القاضي يحصل لها مرسوم من قبل السلطة في مصر وكان بعض

(1) ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار، تحقيق: طلال حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1407هـ/ 1987م) ص 168.

(2) ابن جبير: رحلته، ص 180.

(3) ابن بطوطة: رحلته، ص 170.

(4) ابن جبير: رحلته، ص 74.

(5) ابن جبير: رحلته، ص 72.

(6) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 80، ج3 ص 107.

العلماء يسعى في تولي نيابة القاضي مثل الشيخ أبو المكارم[1] بن أبي البركات بن ظهيرة الذي سعى في الحصول على نيابة القاضي جمال الدين بن ظهيرة[2].

وبالإضافة إلى نواب القضاة بمكة، كان لقضاة مكة نواب في الأقاليم التي تتبع مكة المكرمة إداريا مثل الطائف وجدة وبعض القرى التي بها تجمعات سكنية، وكانت مهمة هؤلاء القضاة الفصل في المنازعات بين الناس، وهي من أهم مهمات الحسبة بالحجاز.

ومن هؤلاء النواب: الشيخ عيسى بن محمد بن عبد الله المليساوي[3]، والشيخ عفيف الدين أبو محمد عبد الله[4] بن أبي الطاهر محمد بن الجمال الطبري الذي تولى قضاء بجيلة، وما حولها من مناطق[5].

أما بالنسبة لقضاء مدينة جدة فقد كان يتبع قاضي مكة الشافعي وهو الذي يختاره وأحيانا يأتي تعيين قاضي جدة من السلطة في مصر وكان لقاضي مكة سلطة عليه بحيث يستطيع عزله متى شاء.

---

(1) هو محمد الجمال أبو المكارم بن ظهيرة، ولد عام (789هـ/ 1387م) بمكة ونشأ بها فحفظ القرآن الكريم، وكتبا علمية، وحضر دروس الجمال بن ظهيرة، ودخل مصر فأقام بها مدة، ثم رجع إلى مكة ومات بمصر عام (819هـ/ 1416م). السخاوي: الضوء اللامع، ج9 ص 216.

(2) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 387. ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 469.

(3) هو عيسى بن محمد بن عبد الله المليساوي، المعروف بابن مكنية اليمني الأصل الطائفي المولد والدار المالكي، قاضي الطائف، ولي نيابة الحكم بقرية المليساء بوادي الطائف عن القاضي محب الدين النويري، ثم ولي ذلك عنه ابنه واستنابه في جميع بلاد الطائف، توفي بمكة عام (814هـ/ 1411م). السخاوي: الضوء اللامع، ج6 ص 156.

(4) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن يعقوب الطبري ثم المكي عفيف الدين بن البرهان، ولد بمكة، وسمع بها "صحيح البخاري"، من الرضى الطبري، و"سداسيات الرازي"، وسمع من عدد من العلماء، توفي نحو عام (769هـ/ 1367م) حدث عنه أبو حامد بن ظهيرة. ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2 ص 283.

(5) ابن العماد: شذرات الذهب، ج6 ص 297.

ومن أمثلة ذلك الشيخ أحمد بن سالم[1] بن حسين الجبري شهاب الدين المعروف بابن أبي العيون فقد عين بمرسوم لقضاء جدة عام (822هـ/ 1419م)، ولكن عُزل بعد ذلك بأمر قاضي مكة محب الدين بن ظهيرة[2]، والشيخ أبو البركات محمد بن علي بن أبي البركات القرشي الذي أنابه عمه القاضي جلال الدين أبي السعادات محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن ظهيرة عنه عام (846هـ/ 1442م) في القضاء بجدة[3].

ومن أشهر نواب المحتسبين بمكة الشيخ حسين[4] بن يوسف بن يعقوب الحصنكيفي المكي، فقد ناب في الحسبة عن القاضي محب الدين النويري، ثم عن ابنه عز الدين النويري، وقد توفي عام (801هـ/ 1398م). ثم تقلد الإنابة ابنه يوسف بن حسين بن يوسف الحصنكيفي حوالي خمسة عشر عامًا حتى وفاته عام (816هـ/ 1413م). وكان المذكور ينوب بالحسبة في مكة عن المحتسب العز النويري ثم ناب عن الجمال بن ظهيرة، وكان بجانب هذا يقرأ في المسجد الحرام، وفي تجمعات الناس[5].

ثم تقلد ابنه أحمد بن يوسف بن حسين ولقب بابن المحتسب وعمل إلى حوالي عام (850هـ/ 1446م)[6] واعتزل وسبب اعتزاله على الأرجح احتجاجًا لتولي غير العلماء حسبة مكة.

---

(1) هو احمد بن سالم بن حسن شهاب الدين الجدي نزيل مكة وقاضي جدة، ويعرف بابن أبي العيون، تفقه كثيرا على ابن سلامة نور الدين، وحضر دروس الجمال بن ظهيرة، عُين قاضيا لجده عام (822هـ/ 1419م)، ووافقه المحب فتوجه لها فباشر الأحكام على صفة لم يعهد مثلها بها فشق ذلك على المحب فاستدعاه لأمر فلم يحضر فعزله ثم أعاده وسُئل في صرفه فأجاب، توفي عام (827هـ/). السخاوي: الضوء اللامع، ج1 ص 303.

(2) السخاوي: الضوء اللامع، ج1 ص 303.

(3) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 243.

(4) السخاوي: الضوء اللامع، ج10 ص 160.

(5) السخاوي: الضوء اللامع، ج10 ص 311.

(6) ابن فهد الدر الكمين، ج1 ص 574.

وتتابع هؤلاء الثلاثة من أسرة واحدة يدل على أمانتهم وقيامهم بعملهم على أكمل وجه وعدم شكوى الناس منهم ويدل على انشغال المحتسبين بأعمالهم الأخرى من قضاء وخطابة ونظر.

ولم تكن الدولة بمغفل عمّن يتعدى حدوده من المحتسبين ونواب المحتسبين فقد عزل نائب المحتسب زين الدين المصري عام (922هـ/ 1516م)، فقد كان ينوب عن المحتسب الأمير قراقوز وكان يأخذ الرشوة وقد تعدى حدود عمله بالتشديد على أهل السوق فعزل من عمله وسجن[1].

6- سلطات المحتسب:-

أشار ابن بطوطة[2] إلى أن مُحتسب مكة تقي الدين المعري قد قطع يد صبي سرق بعض الحجاج، وهذه الحادثة توحي أن المُحتسب كان له حق القضاء والحكم وتنفيذ الأحكام.

وتشير المصادر إلى أن الملك المؤيد شيخ قد أرسل أبا المحاسن تغري برمش التركماني (ت 823هـ) إلى مكة بمراسيم تتضمن النظر في أحوال مكة المكرمة والإذن له في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيها وكان قد عنى بفنون شتى من العلم ويميل إلى دين وخير[3].

ومن الوظائف الإشرافية التي دخلت في إطار الحسبة بالحجاز "ناظر جدة"[4]، وكان يسند إليه أمر قضائها وحسبتها[5]، والناظر من كبار الموظفين ورؤساء الدواوين الذين شاركوا الوزير في تصريف أعماله وقد تعددت ألقاب النظار حسب الأعمال المُوكلة إليهم، فـ "ناظر المال" هو الذي

(1) عبد العزيز بن فهد: بلوغ القرى، ج2 ص 718. ابن فهد: غاية المرام، ج3 ص 335.

(2) ابن بطوطة: رحلته، ص 146.

(3) الفاسي: العقد الثمين، ج3 ص 288 -392. أبو المحاسن: الضوء اللامع، ج3 ص 31. ابن العماد: شذرات الذهب، ج7 ص 159 -160.

(4) ابن حجر: إنباء الغمر، ج3 ص 434. ابن فهد: إتحاف الورى، ص 368.

(5) المقريزي: السلوك، ج3 ص973.

يتحدث في أمر تحصيل المال وصرف النفقات والكلف[1]، و"ناظر الجيش: يتحدث في اموال الجيوش وحساباتها، و"ناظر الخاص" ينظر فيما هو خاص بأموال السلطان[2]، وهو يجمع بين السلطتين التنفيذية والاستشارية فيتحدث عن مجموع الأمر في الخاص بنفسه، وفي العام يؤخذ رأيه فيه وهو يشبه الوزير من السلطان وإليه تدبير جملة الأمور وتعيين المباشرين[3].

وفي جدة كان يجمع أحيانا بين وظيفة ناظر جدة ومباشرة الديوان[4] فيها والمباشر هو الموظف الإداري في الديوان ومباشرو الختم من الوظائف التي استحدثت في العصر المملوكي ومهمتهم استيفاء المكوس النوعية على البضائع المصدرة والمستوردة ورسوم الديوان وغيرها، ولمنع غش السلع، وهم أشبه بموظفي الجمارك في العصر الحاضر فهم يقومون بمراقبة السلع ويقدرون المكوس التي تختلف باختلاف الأموال ثم يختمون حمولات البضائع بخاتم خاص للدلالة على فحصها وسلامتها[5].

وفي مكة كانت الحسبة على التجار قائمة من خلال هيئات مسؤولة عن مراقبة المعاملات التجارية ومنع الغش والتدليس كما يحدث في كل مركز تجاري هام، وكان رئيسها يختار من بين كبار التجار الذين لهم باع واسع في دنيا المال والنقود، ومداخلة الدولة وكان يعرف برئيس التجار أو كبير التجار أو الشيخ أو الزعيم[6].

(1) السيوطي: حسن المحاضرة، ج2 ص 132.
(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج5 ص 465 -466.
(3) السيوطي: حسن المحاضرة، ج2 ص 131 -132.
(4) ابن فهد: إتحاف الورى، ص 368.
(5) المقريزي: السلوك، ج2 ص439.
(6) الفاسي: العقد الثمين، ج6 ص 106 -107، 229 -230. أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج16 ص 353.

وفي "ديوان جدة" كان هنالك موظف قائمة بالحسبة ومهمته التفتيش على الديوان ومراجعة حساباته ويعرف بالشاه[1].

وكانت هنالك حسبة على "الكارمية" وهم أكبر دعائم البناء الاقتصادي في البحر الأحمر، كانت لهم هيئة إشرافية خاصة تابعة لناظر الخاص، وذلك لكثرة مصالحهم التجارية، إلا أنها قد تنفرد أحيانا عن نظر الخاص حسب مقتضى الحال وحسب ما يراه السلطان. على أن وظيفة "نظر البحار الكارمي" تكاد تتفق مع مراحل تطورهم وازدهار تجارتهم وقدرتهم على تمويل الدولة، ولذلك كان من الضروري وضع جهاز يعني بتنظيمهم الإداري والتجاري في الحجاز[2]، وكان من اختصاص هذه الوظيفة أيضا تولي أمر مقايضات البهار ومكس التوابل الواردة للطور من ميناء جدة[3].

وعندما زادت الموارد التجارية للكارم إلى الحد الذي جعل استثماراتهم واسعة النطاق استحدث وظيفة "مستوفي البهار والكارم" لتنظيم جباية الضرائب منهم ومراقبة وارداتهم من مخازن تصريفهم في اليمن وعدن ومكة وجدة وللإشراف على منشآتهم التجارية من خانات وفنادق وتسهيل معاملاتهم، وعدا ذلك كانت هنالك إدارات أخرى مهمتها الإشراف التجاري على الكارمية، مثل وظيفة المراقب، ووظيفة المفتش، ووظيفة محصل الزكاة، وفي إطار رعاية مصالح الكارمية وجدت وظيفة المتحدث لتكون همزة الوصل بين الكارمية والسلطان[4].

(1) المقريزي: السلوك، ج1 ص105.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4 ص 32.

(3) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، اعتنى بتصحيحه: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، باريس، 1894م، ص 19.

(4) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4 ص 32.

7- الجمع بين الحسبة وغيرها من الوظائف:-

فمن نماذج الجمع بين وظيفة الحسبة مع غيرها من الوظائف، تولي القاضي عز الدين محمد بن أحمد بن محمد بن احمد بن عبد العزيز النويري، حيث تولى سنة (799هـ/ 1396م) حسبة مكة مع القضاء والخطابة ونظارة المسجد الحرام حتى توفي عام (820هـ/ 1417م)[1].

وقد تخلل فترة تولي هذا الشيخ تنافس على هذا المنصب مع القاضي جمال الدين محمد بن عبد الله بن ظهيرة[2]. والشيخ محمد بن أحمد بن الضياء الحنفي الذي تولى الحسبة بمكة عام (827هـ/ 1423م) إضافة إلى ما كان يشغله من منصب القضاء، واستمر إلى عام (830هـ/ 1426م)[3].

(1) الفاسي: العقد الثمين، ج2 ص 202. ابن حجر: إنباء الغمر، ج7 ص 157. السخاوي: الضوء اللامع، ج8 ص 92. المقريزي: السلوك، ج6 ص 372.

(2) ابن حجر: إنباء الغمر، ج7 ص 288. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج7 ص 147. السخاوي: الضوء اللامع، ج7 ص 45.

(3) ابن فهد: الدر الكمين، ج1 ص 54، 335. ابن فهد: إتحاف الورى، ج3 ص 609. السخاوي: الضوء اللامع، ج9 ص 214.